مجلة خليج العرب
للدراسات الإنسانية والاجتماعية

السياسات المائية التركية وأثرها على حقوق العراق في مياه دجلة والفرات: مقاربة قانونية وسياسية

Turkish Water Policies and Their Impact on Iraq's Rights to the Tigris and Euphrates Rivers: A Legal and Political Approach

الدكتور طارق كاكه رش محي الدين

Dr. Tariq Kakarash Muhealddin

جامعة القلم

DOI: https://doi.org/10.64355/agjhss3711

مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية - تصدر من مركز السنابل للدراسات والتراث الشعبي
هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي(CC BY-NC-SA)
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/

الملخص:

تُعدّ السياسات المائية التركية في نهري دجلة والفرات من أبرز التحديات التي تواجه العراق، إذ انعكست مشاريع السدود التركية الكبرى على تدفق المياه نحو الأراضي العراقية، ما أثار خلافات سياسية وقانونية بين البلدين. يرتبط النزاع بمسائل سيادة الدولة على مواردها الطبيعية من جهة، وبالالتزامات الدولية الخاصة بتقاسم الأنهار المشتركة من جهة أخرى. تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الأبعاد القانونية والسياسية لهذه الأزمة، من خلال بحث موقف تركيا القائم على مبدأ "السيادة المطلقة" مقابل مطالبة العراق بمبدأ "الاستخدام المنصف والمعقول". كما تسلط الضوء على الإطار القانوني الدولي المنظم للأنهار الدولية، وإمكانية توظيفه كأداة للتسوية السلمية، بما يعزز الأمن المائي والسياسي في المنطقة.

الكلمات المفتاحية : التأثيرات البيئية، التنمية المستدامة، السياسة المائية، القانون الدولي، الأمن المائي.

Abstract:

Turkey's water policies regarding the Tigris and Euphrates Rivers represent a major challenge for Iraq, as large-scale Turkish dam projects have reduced water flow into Iraqi territory, generating legal and political disputes. The conflict centers on the tension between state sovereignty over natural resources and international obligations to share trans boundary waters. This study analyzes the legal and political dimensions of the issue, highlighting Turkey's reliance on the principle of "absolute sovereignty" versus Iraq's demand for the principle of "equitable and reasonable use." It also examines the relevance of international legal frameworks governing shared rivers and their potential to serve as mechanisms for peaceful resolution, thereby strengthening regional water and political security.

Keywords: Environmental impacts, sustainable development, water policy, international law, water security.

المقدمة :

تعد الموارد المائية المشتركة من أبرز مصادر التوتر في العلاقات الدولية، لاسيما في المناطق التي تتسم بشحّ المياه واعتمادها الحيوي عليها في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية. ويأتي نهرا دجلة والفرات في مقدمة هذه الموارد، حيث يمثلان العمود الفقري للحياة الاقتصادية والاجتماعية في العراق منذ أقدم العصور. غير أنّ السياسات المائية التي انتهجتها الجمهورية التركية خلال العقود الأخيرة، والمتمثلة في إقامة السدود العملاقة والمشروعات المائية الاستراتيجية، قد انعكست بصورة مباشرة على الحصص المائية الواردة إلى العراق، الأمر الذي أفضى إلى بروز إشكالية قانونية وسياسية معقدة تتعلق بحقوق العراق التاريخية والمكتسبة في هذين النهرين.

أهمية البحث :من طبيعة القضية ذاتها، إذ إنّها ترتبط ارتباطاً مباشراً بالأمن المائي والغذائي للعراق، وبقدرة الدولة العراقية على الحفاظ على مقومات سيادتها واستقرارها الداخلي، فضلاً عن كونها تعكس نموذجاً معاصراً لصراعات المياه العابرة للحدود في ظل التغيرات المناخية وتنامي الطلب على الموارد الطبيعية.

الهدف من البحث: أبرزها: تحليل طبيعة الأزمة المائية بين العراق وتركيا، واستجلاء انعكاساتها على الأمن الوطني العراقي، وبيان الأساس القانوني للحقوق المائية في إطار قواعد القانون الدولي، فضلاً عن بحث البدائل الممكنة لمعالجة هذا النزاع بما يكفل تحقيق العدالة المائية ويحفظ مصالح الأطراف المعنية.

إشكالية البحث: في التساؤل الرئيس الآتي: إلى أي مدى تؤثر السياسات المائية التركية على الحقوق القانونية والسيادية للعراق في نهري دجلة والفرات، وكيف يمكن مقاربة هذا النزاع في ضوء الأبعاد السياسية والإطار القانوني الناظم للمجاري المائية الدولية المشتركة؟

فرضية البحث: أبرزها، أنّ السياسات المائية التركية ليست مجرد سياسات تنموية داخلية، بل تحمل أبعاداً سياسية واستراتيجية تهدف إلى تكريس النفوذ الإقليمي؛ وأن غياب اتفاقية شاملة وملزمة لتنظيم استغلال مياه دجلة والفرات يعمّق من هشاشة الموقف العراقي؛ كما يُفترض أن تطبيق قواعد القانون الدولي للمجاري المائية الدولية يمكن أن يوفر إطاراً مرناً لتسوية هذا النزاع على نحو متوازن.

منهجية البحث: ولتحقيق ما سبق، يعتمد البحث على منهجيةمتعددة؛ إذ يستند إلى المنهج الوصفي التحليلي لرصد جذور الأزمة وتطورها، والمنهج القانوني لدراسة الاتفاقيات الدولية ذات الصلة ومبادئ القانون الدولي ذات الصلة بالمجاري المائية المشتركة، فضلاً عن المنهج المقارن لاستعراض تجارب دولية مشابهة تسهم في إغناء المقاربة البحثية.

هيكلية البحث: يُقسم البحث إلى مبحثين رئيسين: يتناول الأول الإطار العام للأزمة المائية بين العراق وتركيا من حيث السياق التاريخي والسياسات التركية وانعكاساتها، في حين يُعنى الثاني ببحث الأبعاد السياسية والقانونية للنزاع المائي وتحليل انعكاساته على مستقبل العلاقات الثنائية والأمن المائي العراقي.

1. المبحث الأول: الإطار العام للأزمة المائية بين العراق وتركيا السياق التاريخي والسياسات التركية وانعكاساتها

تُعد أزمة المياه بين العراق وتركيا من القضايا الإقليمية البارزة التي تزداد تعقيداً مع مرور الوقت، نظراً لتداخل العوامل الجغرافية والسياسية والاقتصادية والبيئية. وتكمن جذور هذه الأزمة في التباين الكبير بين الدولتين في توزيع الموارد المائية، وخاصة ما يتعلق بنهري دجلة والفرات اللذين يمثلان شريان الحياة الرئيسي للعراق. ويكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة في ظل التغيرات المناخية المتسارعة، والنمو السكاني، والزيادة في الطلب على المياه لأغراض الزراعة وتوليد الطاقة.

ومن أجل فهم أعمق لهذه الأزمة، من الضروري أولاً تسليط الضوء على الخلفية الجغرافية والهيدرولوجية لنهري دجلة والفرات، باعتبارها مدخلاً لفهم طبيعة المورد المائي المشترك. كما تبرز أهمية دراسة تطور المشاريع والسدود التي أنشأتها تركيا على مجرى النهرين، والتي كان لها دور مباشر في التأثير على كميات المياه المتدفقة إلى العراق، وما ترتب على ذلك من تداعيات بيئية واقتصادية واجتماعية.

2. المطلب الأول: الخلفية الجغرافية والهيدرولوجية لنهري دجلة والفرات

يُشكّلان نهرا دجلة والفرات أحد أهم وأقدم الأنهار في منطقة الشرق الأوسط، ليس فقط بسبب طولهما أو كمية المياه التي يجلبانها، بل لما لهما من دور محوري في نشوء الحضارات الأولى وتشكيل البنية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة، وخصوصاً في العراق، حيث يشكلان العمود الفقري للقطاع الزراعي ومصدر المياه الأساسي للسكان. إن فهم الجغرافيا الطبيعية والهيدرولوجيا الخاصة بهذين النهرين يُعدّ خطوة أساسية في تحليل الأزمة المائية بين العراق وتركيا، حيث أن الخلاف لا يتعلق فقط بكميات المياه وإنما أيضاً بتوزيعها الزماني والمكاني، وطبيعة التدفقات الموسمية، وتأثير المنشآت المائية على نظام النهرين.

3. الفرع الأول: الخصائص الجغرافية لنهرَي دجلة والفرات

إن الخصائص الجغرافية لهذين النهرين دجلة والفرات تعتبر الأساس لفهم التباينات الهيدرولوجية والتحديات المائية القائمة، إذ تختلف مناطق المنبع والمجرى والمصب من حيث التضاريس والمناخ، ما ينعكس بشكل مباشر على كميات المياه وتوزيعها الزمني والمكاني. وفيما يلي عرضٌ تفصيلي لجغرافية كل من نهرَي الفرات ودجلة.

أولًا: نهر الفرات

ينبع نهر الفرات من هضبة الأناضول الشرقية في تركيا، وتحديدًا من التقاء رافدَين رئيسيين هما نهر "قَرَه صُو (Kara Su) " ونهر "مراد صُو .(Murat Su) "يتقاطع هذان الرافدان في منطقة "كِبَان" شرق تركيا، ليشكّلا النهر الرئيس الذي يتجه جنوبًا ليمرّ بالأراضي السورية، ثم العراقية. ويبلغ الطول الإجمالي لنهر الفرات حوالي 2,940 كيلومترًا، منها نحو 1,263 كيلومترًا داخل الأراضي التركية، وحوالي 610 كيلومترًا في سوريا، وقرابة 1,065 كيلومترًا داخل العراق (احمد، محاضرة، ص6).

ثانيًا: نهر دجلة

ينبع نهر دجلة من جبال طوروس الشرقية في تركيا، وتحديدًا بالقرب من بحيرة "هازَر" في ولاية "إيلازغ"، على ارتفاع يصل إلى حوالي 1,150 مترًا فوق سطح البحر. يدخل النهر الأراضي العراقية عبر محافظة دهوك في إقليم كردستان، ويواصل مسيره باتجاه الجنوب الشرقي، مارًا بمدن الموصل وتكريت وسامراء وبغداد، ثم إلى الكوت والعمارة، حتى يصل إلى مدينة القرنة حيث

يلتقي مع نهر الفرات لتكوين شط العرب. يبلغ الطول الكلي لنهر دجلة حوالي 1,718 كيلومترًا، منها نحو 400 كيلومتر داخل تركيا، والباقي ضمن الأراضي العراقية (احمد، محاضرة، ص5).

ثالثًا: الخصائص المشتركة وأوجه الاختلاف

رغم أن كِلا النهرين ينبعان من الأراضي التركية ويمران عبر سوريا والعراق، إلا أن هناك فروقًا واضحة بينهما من حيث الطبيعة الجغرافية والتوزيع المكاني للمياه(مايكل،2024، ص10):

المصدر المائي: يعتمد نهر الفرات بشكل رئيس على تركيا بنسبة تصل إلى 90% من مياهه، بينما نهر دجلة يعتمد بنسبة 50% تقريبًا على تركيا، والنسبة الباقية تأتي من روافد داخل العراق أو من الحدود الإيرانية.

عدد الروافد: دجلة يتميز بتعدد روافده وتنوّع مصادره، في حين أن الفرات يعتمد على مجرى واحد رئيسي مع روافد محدودة.

التدفق والانحدار: دجلة أسرع جريانًا في مراحله الأولى، مقارنةً بالفرات، ما يجعله أكثر عرضة للفيضانات المفاجئة، في حين أن الفرات أبطأ جريانًا وأكثر استقرارًا في التدفق.

التأثيرات الجغرافية على الاستخدام البشري: كلا النهرين يمثلان العمود الفقري للزراعة وتوفير مياه الشرب في العراق، لكن النمط الجغرافي المختلف لهما يفرض تحديات متباينة في إدارة المياه وتوزيعها.

وأخيراً, تُظهِر الخصائص الجغرافية لنهرَي دجلة والفرات مدى أهمية هذه الموارد المائية في تشكيل الواقع البيئي والاقتصادي للعراق، وتؤكد في الوقت ذاته حجم التحديات الجيوسياسية الناتجة عن تباين الامتداد الجغرافي للنهرين، وتعدّد الدول المتشاطئة. إن هذه الخصائص تلقي بظلالها الثقيلة على طبيعة إدارة المياه وتوزيع الحصص المائية، وتعدّ من الركائز الأساسية في فهم أسباب الأزمة المائية القائمة بين العراق وتركيا.

4. الفرع الثاني: السمات الهيدرولوجية والتدفقات المائية لنهرَي دجلة والفرات

تُعدّ السمات الهيدرولوجية والتدفقات المائية لكل من نهرَي دجلة والفرات من العوامل الحاسمة التي تؤثر على استدامة الموارد المائية في العراق وعلى توازن العلاقة المائية بين دول الحوض. فالهيدرولوجيا، التي تُمثّل العلم المعني بدراسة حركة المياه وتوزيعها وخصائصها الفيزيائية والكيميائية، تكشف عن اختلافات واضحة بين النهرين من حيث مصادر التغذية، نسب التدفق، التغيرات الموسمية، تأثير المنشآت البشرية، والارتباط بالتغير المناخي.

أولًا: السمات الهيدرولوجية لنهر الفرات(خلف، 2019، ص639)

5. التدفق المائي ومصادر التغذية:

يُعدّ نهر الفرات من الأنهار التي تعتمد بشكل شبه كلي على المياه السطحية القادمة من الأراضي التركية، حيث تُقدّر نسبة مساهمة تركيا في مياه النهر بنحو 89%، في حين تسهم سوريا بنسبة 11% تقريبًا، ولا توجد مساهمات مائية تُذكر للعراق من حيث الرافد أو التغذية، إذ يستقبل مياه الفرات كمجرى نهائي دون قدرة على التحكم الفعلي بمصادره. تتفاوت معدلات تدفق نهر الفرات بشكل موسمي واضح، إذ تزداد في فصل الربيع نتيجة ذوبان الثلوج في جبال الأناضول، وتنخفض بشكل ملحوظ في فصل الصيف، حيث تتراجع مستويات المياه إلى الحد الأدنى، خاصة في ظل السحب المكثف للمياه من قبل تركيا وسوريا لأغراض الزراعة وتوليد الطاقة.

6. التأثيرات البيئية للتغير الهيدرولوجي:

أدّى التغير في التدفقات المائية لنهر الفرات إلى جملة من المشكلات البيئية في العراق، من بينها زيادة ملوحة التربة، وتراجع الإنتاج الزراعي، وجفاف بعض الأهوار، وتفاقم التصحر. كما تسبّب هذا الانخفاض في التأثير على مياه الشرب والصحة العامة، لا سيما في محافظات غرب وجنوب العراق.

ثانيًا: السمات الهيدرولوجية لنهر دجلة(هند، 2021، ص348)

1. مصادر التغذية والتدفق:

بعكس نهر الفرات، فإن نهر دجلة يعتمد على مصادر مائية متعددة، إذ تبلغ مساهمة تركيا في مياه نهر دجلة نحو 40 إلى 50%، بينما تأتي النسبة الباقية من الروافد القادمة من داخل العراق والحدود الإيرانية، مثل الزاب الكبير، الزاب الصغير، ديالى، والعظيم. وهذا التنوع في مصادر التغذية يجعل نهر دجلة أكثر مرونة نسبية من الفرات، لكنه لا يمنع تعرضه لخطر الانخفاض الحاد نتيجة المشاريع التركية الجديدة.

2. المشكلات الهيدرولوجية والبيئية:

أدى التغير في النظام الهيدرولوجي لنهر دجلة إلى العديد من الأزمات البيئية، أبرزها: تراجع منسوب المياه في مدن شمال ووسط العراق، انخفاض كفاءة الري، جفاف الأهوار، وتدهور جودة المياه نتيجة لضعف تدفق النهر وزيادة ملوحة المياه في المناطق الجنوبية، خاصة مع دخول مياه الخليج إلى شط العرب عند انخفاض التدفق.

ثالثًا: أثر السدود والمشاريع على السلوك الهيدرولوجي للنهرين

لقد غيّرت المشاريع التركية الكبرى، وخاصة "مشروع جنوب شرق الأناضول(GAP) ، من النظام الهيدرولوجي للنهرين بشكل جوهري، من خلال التحكم الكامل تقريبًا في كمية وتوقيت تدفق المياه. وتُعد سدود "أتاتورك" على نهر الفرات و"إليسو" على نهر دجلة أبرز الأدوات التي تستخدمها تركيا لإعادة تشكيل النظام المائي بما يتماشى مع مصالحها الزراعية والطاقوية. كما أن السدود السورية على نهر الفرات، مثل "سد الطبقة"، ساهمت في تقليل كميات المياه الواصلة للعراق. هذه التدخلات زادت من تعقيد العلاقات المائية الإقليمية، وفرضت على العراق واقعًا مائيًا هشًا، يعتمد على تفاهمات سياسية أكثر من كونه اتفاقًا قانونيًا ملزمًا يضمن حقوقه المائية.(مايكل، 2024، ص9)

وأخيراً, إن دراسة السمات الهيدرولوجية والتدفقات المائية لنهرَي دجلة والفرات تبيّن أن التحديات المائية التي يواجهها العراق ليست مجرد نتائج عرضية، بل هي انعكاس مباشر للتحولات في التحكم بالمصادر المائية وغياب الإدارة المشتركة والمتوازنة بين دول الحوض. كما يُظهر التفاوت الكبير في التدفقات والتغيرات الموسمية مدى هشاشة الواقع المائي العراقي، ويؤكد على ضرورة تبنّي سياسات متكاملة تجمع بين الدبلوماسية المائية والإدارة الداخلية الفعالة لتقليل الأضرار وتعزيز الأمن المائي الوطني.

7. المطلب الثاني: تطور المشاريع والسدود التركية وأثرها على تدفق المياه

شهدت العلاقات المائية بين العراق وتركيا خلال العقود الأخيرة توترًا متصاعدًا نتيجة تصاعد وتيرة تنفيذ المشاريع والسدود التركية على نهري دجلة والفرات، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على كميات المياه المتدفقة إلى العراق. وتُعدّ هذه المشاريع جزءًا من استراتيجية مائية تركية طويلة الأمد، تستهدف تحقيق التنمية الزراعية وتوليد الطاقة الكهرومائية، لكنها في الوقت ذاته تطرح إشكاليات قانونية وسياسية بسبب تأثيرها الحاد على الحصص المائية للدول المتشاطئة، وخصوصًا العراق.

8. الفرع الأول: تطور المشاريع والسدود التركية ضمن مشروع جنوب شرق الأناضول(GAP)

تُعدّ قضية المياه في الشرق الأوسط من أكثر القضايا تعقيدًا وتشابكًا، خاصة عندما يتعلق الأمر بالأنهار العابرة للحدود. وفي هذا السياق، يُعدّ "مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) "حجر الزاوية في السياسة المائية التركية، وقد شكّل نقطة تحوّل كبيرة في إدارة مياه نهري دجلة والفرات، حيث مكّن تركيا من امتلاك السيطرة شبه الكاملة على منابع النهرين، وتغيير طبيعة التدفق باتجاه دول المصب، وخصوصًا العراق. وتكمن خطورة هذا المشروع في أنه لا يُعدّ مجرد خطة تنموية داخلية، بل هو مشروع ذو أبعاد إقليمية، تأثيره يتجاوز الحدود الجغرافية ليطال الأمن المائي والاقتصادي والاجتماعي لدول الجوار.

أولاً: التعريف بمشروع جنوب شرق الأناضول(GAP)

"مشروع جنوب شرق الأناضول" هو خطة تنموية تركية شاملة، تم إطلاقها في أواخر سبعينيات القرن العشرين، وتم تطويرها بشكل موسّع في الثمانينيات، ويُعدّ أحد أكبر المشاريع التنموية متعددة الأغراض في العالم. يهدف المشروع إلى تنمية المناطق

الجنوبية الشرقية من تركيا، التي تُعد من أكثر المناطق فقرًا وتهميشًا في البلاد، من خلال الاستغلال المكثف لمياه نهري دجلة والفرات في مجالات الزراعة والطاقة الكهربائية. يتضمن المشروع بناء 22 سدًا، و19 محطة كهرومائية، إضافة إلى مشروعات ري واستصلاح أراضٍ تبلغ مساحتها نحو 1.7 مليون هكتار. وقد أُنيط بالمشروع كذلك مهام تتعلق بالتنمية الاجتماعية والبشرية والبنية التحتية، لكن المكون المائي يظل هو العنصر الأكثر تأثيرًا، والأشد حساسية في إطاره العام، خصوصًا لدول المصب مثل العراق(المركز العربي، 1997، ص63).

ثانيًا: الخلفية السياسية والاستراتيجية للمشروع

رغم أن تركيا قدمت المشروع بوصفه خطة تنموية داخلية، إلا أن الأبعاد الاستراتيجية له واضحة في مراحله المختلفة. فقد ارتبط المشروع منذ بداياته بهدف مزدوج: من جهة تنمية المناطق الفقيرة جنوبي البلاد، ومن جهة أخرى، تعزيز الهيمنة التركية على الموارد المائية الإقليمية. ويُلاحظ أن المشروع جاء في سياق إقليمي متوتر، حيث لم تكن هناك اتفاقيات ملزمة بين تركيا ودول الجوار، بشأن تقاسم مياه دجلة والفرات، مما منح أنقرة حرية واسعة في التخطيط والتنفيذ دون قيود قانونية دولية. ولعلّ أحد أبرز الجوانب السياسية للمشروع هو اعتماده كورقة تفاوضية غير معلنة، تستخدمها تركيا في علاقاتها مع العراق وسوريا، بما يعزز من نفوذها السياسي في المنطقة، ويجعل من المياه أداة ضغط تخدم مصالحها القومية. (عبدالملك، العراق، ص38).

ثالثًا: المكونات الرئيسية للمشروع والسدود الكبرى

يُعدّ سد أتاتورك من أضخم المنشآت المائية التي تم تشييدها ضمن مشروعGAP ، بل ومن أكبر السدود على مستوى العالم. يقع على نهر الفرات في ولاية "أديامان" جنوب شرق تركيا، وقد تم الانتهاء من بنائه عام 1992. وقد منح هذا السد تركيا قدرة استراتيجية على التحكم الكامل في تدفق نهر الفرات، بما في ذلك إمكانية خفض أو قطع المياه المتجهة نحو سوريا والعراق خلال فترات الجفاف أو التوتر السياسي.

سد إليسو الذي يقع على نهر دجلة في ولاية ماردين التركية، وقد اكتمل بناؤه عام 2018، وبدأ تشغيله الفعلي عام 2020. يُعدّ ثاني أخطر سد على العراق بعد سد أتاتورك، حيث تبلغ سعته التخزينية حوالي 10.4 مليار متر مكعب، وقد أُنشئ لتوليد الطاقة الكهرومائية بسعة تصل إلى 1,200 ميغاواط، بالإضافة إلى أهداف تنموية محلية. تسبب السد في انخفاض حاد في تدفق نهر دجلة باتجاه الأراضي العراقية، خصوصًا في موسم الصيف، وأثّر بشكل مباشر على مناسيب المياه في مدن الموصل وبغداد والعمارة، كما أدى إلى تجفيف مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في محافظات الوسط والجنوب. إلى جانب السدين الرئيسيين، يتضمن المشروع عددًا كبيرًا من السدود الفرعية والخزانات ومحطات التحويل المائي، ومن أبرزها سد كيبان :(Keban) أول سد كبير أُنشئ على نهر الفرات عام 1974، ويُعتبر محطة رئيسية في التحكم المائي. سد كاراكيا :(Karakaya) سد آخر على نهر الفرات بسعة تخزينية تُقدّر بنحو 9 مليارات متر مكعب. ومشاريع الري الكبرى: مثل قناة أورفة التي تنقل المياه من سد أتاتورك إلى أراضٍ زراعية شاسعة جنوب شرق تركيا (ساره، 2025، ص694) .

رابعًا: التداعيات الإقليمية للمشروع على العراق

أحدث تنفيذ مشروع GAP تغيرًا جذريًا في معادلة المياه في حوضَي دجلة والفرات، حيث أصبحت تركيا تتحكم فعليًا في أكثر من 70% من الموارد المائية التي تصل إلى العراق. هذا الواقع أوجد اختلالًا حادًا في توازن القوى المائية، وتسبب في تصاعد الأزمات المائية في العراق، خاصة في ظل غياب أي اتفاقيات قانونية ملزمة لإدارة المياه بين الدول المتشاطئة. من أبرز هذه التداعيات على العراق انخفاض كميات المياه المتدفقة: حيث تراجعت التدفقات المائية السنوية إلى العراق بنسبة تتراوح بين 30% إلى 60% في بعض السنوات. تدهور الأمن الغذائي: بسبب تقليص المساحات الزراعية المعتمدة على الري. وتصاعد ملوحة المياه: في شط العرب، نتيجة لضعف التدفق العذب وزيادة تأثير المد البحري القادم من الخليج. وتفاقم الهجرة البيئية: من المناطق الريفية نحو المدن، نتيجة فقدان مصادر الدخل الزراعي(حسني،2015، ص75).

خامسًا: غياب الأطر القانونية الملزمة

لم يتمكن العراق، حتى اليوم، من التوصل إلى اتفاق دائم وملزم مع تركيا بشأن تقاسم مياه دجلة والفرات. وعلى الرغم من عقد العديد من الاجتماعات الثنائية واللجان المشتركة، إلا أن تركيا ما زالت تصرّ على وصف الأنهار بأنها "عابرة للحدود"، لا "دولية"،

وهو توصيف يُضعف موقف العراق قانونيًا. كما أن تركيا تستند إلى مبدأ "السيادة الإقليمية المطلقة"، والذي يعطيها، بحسب منظورها، الحق في التصرف بالمياه المتواجدة داخل أراضيها دون اعتبار لحقوق الدول الأخرى (محمد، بغداد، ص2022).

وأخيراً, إن تطور المشاريع والسدود التركية ضمن مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) لم يكن مجرد تطور تقني أو تنموي داخلي، بل مثل إعادة تشكيل عميقة للتوازنات الهيدرولوجية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط. لقد منحت هذه المشاريع تركيا قوة استراتيجية مائية ضخمة، في مقابل هشاشة متزايدة في الوضع المائي للعراق. وإن استمرار هذا المشروع دون اتفاقيات واضحة وملزمة يُنذر بمزيد من الأزمات البيئية والاجتماعية في العراق، ما يستوجب تحركًا دبلوماسيًا عاجلًا، وتخطيطًا داخليًا محكمًا لإدارة الموارد المائية القليلة والمتراجعة.

9. الفرع الثاني: أثر المشاريع التركية على تدفق المياه إلى العراق

لقد كان لتطور المشاريع والسدود التركية على نهري دجلة والفرات أثرٌ بالغ على المنظومة المائية في العراق، ليس فقط من حيث الكمية والنوعية، بل امتد التأثير ليشمل النواحي البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية، بل والسياسية والأمنية أيضًا. فالعراق، بوصفه دولة المصب، أصبح في وضعٍ مائيّ هشّ، يعتمد بشكل شبه كلي على التدفقات المائية القادمة من خارج حدوده، دون أن يمتلك القدرة الكافية على التحكم بالمصدر، أو ضمان تدفق مستقر وآمن لمياهه. هذا الواقع المائي الجديد، الذي فرضته السياسات التركية أحادية الجانب من خلال مشاريعها الكبرى مثل "سد أتاتورك" و"سد إليسو"، يعكس خللًا خطيرًا في تقاسم الموارد المائية المشتركة، ويتعارض مع أبسط قواعد القانون الدولي للمياه، الذي ينص على الاستخدام المنصف والمعقول، وعدم الإضرار بدول الحوض الأخرى. في هذا الفرع، سيتم استعراض أبرز التأثيرات التي أحدثتها هذه المشاريع على تدفق المياه إلى العراق.(صباح،2001، ص88)

أولًا: التراجع الكمي في الواردات المائية إلى العراق

1. الانخفاض في مياه نهر الفرات:

كان نهر الفرات يوفّر للعراق في العقود السابقة تدفقات مائية تتراوح بين 30 إلى 35 مليار متر مكعب سنويًا. غير أن بناء تركيا لسد أتاتورك عام 1992، ثم تزايد السحب المائي من قبل سوريا وتركيا لاحقًا، أدّى إلى انخفاض كبير في هذه الكميات، حيث تشير بعض الإحصاءات إلى أن العراق لم يتلقّ في السنوات الأخيرة سوى نحو 9 إلى 13 مليار متر مكعب من مياه الفرات سنويًا، وهو ما لا يكفي لتلبية الحد الأدنى من حاجاته الزراعية والصناعية والحياتية. وقد بلغ التأثير ذروته خلال فترات الجفاف، حيث عمدت تركيا إلى تقليص الإطلاقات المائية من سد أتاتورك بشكل كبير، بحجّة الحاجة المحلية، دون تنسيق أو إشعار مسبق مع العراق، مما أدى إلى موجات جفاف قاسية، خاصة في المحافظات الجنوبية.(فاضل، الانترنيت، 1925)

2. التراجع في مياه نهر دجلة:

رغم أن نهر دجلة كان في السابق يُعدّ أكثر غزارة من الفرات، ويتميّز بتغذية داخلية أفضل (من خلال روافد قادمة من إيران وشمال العراق)، إلا أن افتتاح سد إليسو عام 2020 مثّل نقطة تحوّل في وضع النهر. فقد بدأت مستويات المياه بالتراجع تدريجيًا، وأثّر ذلك بشكل خاص على مدن الموصل وتكريت وبغداد، وصولًا إلى العمارة والقرنة. وقد سجّل العراق خلال السنوات الأخيرة أدنى مستويات تدفق في نهر دجلة منذ أكثر من نصف قرن، حيث بلغ معدل التدفق في بعض الفترات أقل من 40% من المعدلات التاريخية، مما أدى إلى تقلص المساحات المروية، وتعطّل مشاريع الري، وتدهور الأمن المائي في مناطق شاسعة(حسني،2015، ص79).

ثانيًا: التأثيرات البيئية والاقتصادية الناتجة عن انخفاض التدفقات

1. الزراعة والأمن الغذائي:

يمثّل القطاع الزراعي في العراق أحد أكبر المتضررين من انخفاض تدفقات المياه. إذ تعتمد الزراعة التقليدية في العراق بشكل شبه كامل على الري السطحي من مياه دجلة والفرات. ومع تقليص الإطلاقات التركية، اضطرت وزارة الزراعة العراقية إلى تقليص الخطة الزراعية السنوية بنسبة تجاوزت 50% في بعض المواسم، ما أدى إلى انخفاض حاد في إنتاج الحنطة والشعير والرز والتمور. كما شهدت المناطق الزراعية في محافظات الوسط والجنوب موجات نزوح قسري، نتيجة عجز الفلاحين عن الاستمرار في الزراعة، بسبب الجفاف وتدهور الإنتاجية، وارتفاع كلفة الحصول على المياه، ما عمّق من الأزمات الاجتماعية والاقتصادية(مايكل، 2023، ص17).

2. زيادة الملوحة في شط العرب:

يُعد شط العرب من أبرز المناطق المتضررة، حيث أن انخفاض تدفقات دجلة والفرات أدى إلى تراجع الجريان العذب، مما سمح بتغلغل مياه الخليج العربي المالحة إلى داخل الشط. وقد سجلت مستويات الملوحة في بعض مناطق البصرة نسبًا تفوق معايير المياه الصالحة للشرب، ما تسبّب في أزمات صحية خطيرة، منها موجات التسمم الجماعي التي وقعت في السنوات الماضية.(عمر،2008، ص457)

ثالثًا: الآثار السياسية والقانونية والأمنية

1. المياه كأداة ضغط سياسي:

لقد تحوّلت قضية المياه إلى ورقة ضغط سياسية بيد تركيا، حيث تستخدم التحكم في تدفقات المياه كأداة تفاوض غير مباشرة في ملفات إقليمية أخرى، كالتعاون الاقتصادي، والقضايا الأمنية، ووجود حزب العمال الكردستاني (PKK) في شمال العراق. فكلما ارتفعت وتيرة التوتر السياسي بين البلدين، تزايدت شكاوى العراق من انخفاض الإطلاقات المائية، ما يعكس استخدام تركيا للمياه كوسيلة لتعزيز نفوذها الإقليمي.(منى، 2000، ص152)

2. غياب الاتفاقيات الملزمة:

لا توجد حتى اليوم اتفاقية شاملة وملزمة قانونًا بين العراق وتركيا تنظم تقاسم مياه دجلة والفرات. ورغم وجود بروتوكولات مؤقتة واتفاقيات فنية (مثل بروتوكول 1987 الموقع بين تركيا وسوريا، وملحقاته المشتركة مع العراق)، إلا أن جميعها تفتقر إلى الصفة الإلزامية أو الديمومة. وقد فشلت المفاوضات الثنائية في تجاوز الخلافات الجوهرية حول الاعتراف بوضع النهرين كـ"أنهار دولية"، وهو ما ترفضه تركيا، وتعتبرهما "مياه عابرة للحدود (تمارا، انترنيت، 2025).

3. الأمن المائي والوطني:

أصبحت أزمة المياه في العراق تهديدًا للأمن القومي، حيث ترتبط بالاستقرار الاجتماعي، وازدياد البطالة، وتراجع الزراعة، والهجرة الداخلية، وربما مستقبلاً النزاعات المجتمعية على المياه. كما أن التبعية المائية للخارج تُعدّ أحد أبرز المخاطر الاستراتيجية التي تواجه البلاد، وتستدعي إعادة نظر شاملة في السياسة المائية والتفاوضية للعراق.

وأخيراً, لقد فرضت المشاريع والسدود التركية، ضمن مشروع GAP وغيره، تحولًا جذريًا في الواقع المائي العراقي، حيث تراجعت الكميات الواردة، وتدهورت نوعية المياه، وتفاقمت الأزمات البيئية والاجتماعية والاقتصادية. إن العراق، اليوم، بات يواجه معركة وجودية حول الماء، تتطلب تحركًا عاجلًا على مختلف المستويات: القانونية، والدبلوماسية، والفنية، من أجل الدفاع عن حقوقه المائية، وضمان حصة عادلة ومستقرة من موارد النهرين اللذين شكّلا، عبر التاريخ، شريان الحياة لحضارات وادي الرافدين.

10. المبحث الثاني: الأبعاد السياسية والقانونية للنزاع المائي وتحليل انعكاساته على مستقبل العلاقات الثنائية والأمن المائي العراقي

تُعد أزمة المياه بين العراق وتركيا واحدة من أكثر الأزمات الإقليمية تعقيدًا وتشابكًا، ليس فقط بسبب طبيعتها الفنية والهيدرولوجية، بل لما تنطوي عليه من أبعاد سياسية وقانونية عميقة تمسّ مفاهيم السيادة، والحقوق التاريخية، والتوازنات الإقليمية. فالنزاع المائي بين البلدين لم ينشأ نتيجة ظرف طبيعي أو عرضي، وإنما هو نتاج سياسات مائية ممنهجة اتبعتها تركيا في إطار مشروعها القومي للتنمية، وبالخصوص مشروع جنوب شرق الأناضول(GAP) ، والذي مكّنها من فرض واقع جديد على دول المصب، وفي مقدمتها العراق، من خلال التحكم شبه الكامل في تدفقات نهري دجلة والفرات. في هذا السياق، بات من الضروري تناول الأزمة من زاوية مختلفة تتجاوز التحليل الفني والتقني، لتشمل الأطر السياسية والقانونية التي تُشكّل الخلفية الحقيقية للصراع. فغياب اتفاقيات دولية ملزمة، ورفض تركيا الاعتراف بصفتي النهرين كـ"أنهار دولية"، أدى إلى تفريغ التفاوض من مضمونه القانوني، وترك العراق أمام تحدٍ مائي يفتقر إلى أسس الحماية القانونية الدولية. كما ساهمت المتغيرات الجيوسياسية في المنطقة في تعقيد الأزمة، وربطها بملفات إقليمية متعددة، جعلت من "المياه" أداة ضغط سياسي تتجاوز بعدها البيئي أو التنموي.(راجي،2019، ص93-96)

11. المطلب الأول: الإطار القانوني الدولي للأنهار المشتركة

شكّلت الموارد المائية المشتركة على مرّ العصور مصدرًا أساسيًا للتعاون والصراع في آنٍ واحد بين الدول المتشاطئة. وقد ازدادت أهمية هذه الموارد في العصر الحديث بفعل النمو السكاني، والتوسّع الزراعي، والتغيّرات المناخية، مما جعل مسألة تقاسم المياه العابرة للحدود من أبرز القضايا المطروحة على أجندات العلاقات الدولية. وفي ظلّ تزايد النزاعات حول الأنهار المشتركة، أصبح من الضروري وجود أطر قانونية دولية تنظم هذا الاستخدام، وتحدّد حقوق وواجبات الدول المتشاركة في الأحواض النهرية. ويُعدّ نهرَا دجلة والفرات من أبرز الأنهار العابرة للحدود في منطقة الشرق الأوسط، إذ ينبعان من الأراضي التركية، ويمرّان في كلّ من سوريا والعراق، الأمر الذي يجعل من تنظيم استخدام مياههما قضيةً قانونية دولية بامتياز(سلمان، 2019، ص258).

12. الفرع الأول: مبادئ القانون الدولي المنظمة للأنهار المشتركة

لقد أدى تنامي الحاجة إلى الموارد المائية، وتزايد عدد النزاعات حول الأنهار العابرة للحدود، إلى تصاعد أهمية الإطار القانوني الذي ينظّم استخدام هذه الموارد بين الدول. وقد تطوّر القانون الدولي للمياه تدريجيًا، عبر قواعد عرفية واتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف، وصولًا إلى بلورة مجموعة من المبادئ القانونية التي تُعدّ بمثابة الإطار المرجعي لتنظيم العلاقة بين الدول المتشاطئة على الأنهار الدولية. وتكتسب هذه المبادئ أهمية خاصة في حالات مثل نهري دجلة والفرات، حيث تتقاطع المصالح بين دول المنبع (تركيا)، ودول الممر (سوريا)، ودول المصب (العراق)، في ظلّ غياب اتفاقية شاملة تنظم الاستفادة من المياه. إن غياب التنظيم القانوني الملزم يزيد من الحاجة إلى الرجوع إلى هذه المبادئ كمرجعية قانونية وأخلاقية تضمن تحقيق نوع من التوازن في استخدام المياه، وتُقلّل من فرص النزاع والصدام(شاري، 2021، ص753).

أولًا: مبدأ "الانتفاع المنصف والمعقول"

يُعدّ هذا المبدأ حجر الزاوية في القانون الدولي للمياه، وقد تم تكريسه في المادة الخامسة من اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997 بشأن استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية. ينصّ المبدأ على أن "تنتفع الدول المشاطئة للمجاري المائية الدولية بها بطريقة منصفة ومعقولة"، وبما يحقق الاستخدام الأمثل المستدام لمياه النهر لصالح جميع الأطراف. ويُفهم من هذا المبدأ أن لكل دولة الحق في الانتفاع بالمياه، لكن هذا الحق ليس مطلقًا، بل يجب أن يكون منسجمًا مع حقوق الدول الأخرى، وأن يراعي عوامل متعددة مثل:(احمد، 2021، ص78) · طبيعة المجرى المائي وظروفه الجغرافية والهيدرولوجية؛ والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة؛ والسكان المعتمدين على المورد المائي، والمسافات التي تمر منها الانهار؛ وآثار الاستخدام على الدول الأخرى؛ ومدى توفر البدائل .ويتميّز هذا المبدأ بمرونته واعتداله، فهو لا يُعطي الأولوية لدولة المنبع أو المصب، بل يُراعي التوازن بين الأطراف كافة. إلا أن تطبيقه يتطلب وجود تعاون حقيقي بين الدول، وتبادل دوري للمعلومات، وآليات لحلّ النزاع في حال حدوث تعارض في المصالح(المبدأ21 من القانون الدولي، 1972).

ثانيًا: مبدأ "عدم الإضرار"

يُعدّ هذا المبدأ من أقدم المبادئ في القانون الدولي البيئي والمائي، وقد تم التأكيد عليه في المادة السابعة من اتفاقية 1997، وهو يُلزم الدول بعدم التسبب بأضرار ملموسة لدول الحوض الأخرى عند استخدام الأنهار المشتركة. ويُكمّل هذا المبدأ مبدأ الانتفاع المنصف، من خلال التأكيد على أنه لا يجوز أن يؤدي استخدام دولةٍ ما للمياه إلى أضرار جسيمة على دولة أخرى، سواء كانت بيئية أو اقتصادية أو اجتماعية. وقد فسّرت العديد من المحاكم الدولية هذا المبدأ على أنه يتضمن التزامًا مزدوجًا التزامًا وقائيًا: بمنع الأضرار قبل وقوعها، من خلال تقييم الأثر البيئي، والتخطيط السليم.والتزامًا تصحيحيًا: بتعويض الدول المتضررة إذا ثبت وجود ضرر فعلي بسبب نشاط مائي لدولة أخرى(شاري، 2021، ص755).

ثالثًا: مبدأ "الإخطار والتشاور المسبق"

يقضي هذا المبدأ بأن تلتزم الدول المشاطئة بإبلاغ الدول الأخرى بأي مشروع مائي جديد من شأنه أن يؤثر على مجرى النهر المشترك، وذلك قبل تنفيذ المشروع بوقت كافٍ، مع ضرورة إجراء مشاورات وتبادل للمعلومات والدراسات، في إطار من الشفافية والتعاون. ويستند هذا المبدأ إلى مواد متعددة من اتفاقية 1997 (خاصة المواد من 11 إلى 19)، والتي تنص على وجوب تبادل البيانات والمعلومات الفنية؛ وضرورة تقييم الأثر البيئي؛ ومنح الدول المتضررة المحتملة فرصة للاعتراض أو التفاوض.(نص المادة31)

رابعًا: مبدأ "التعاون"

يُشكّل التعاون جوهر كل المبادئ القانونية الأخرى، وقد نصّت عليه المادة الثامنة من اتفاقية 1997 كالتزام قائم بذاته، يلزم الدول بالعمل المشترك لضمان الاستغلال المستدام للمياه، ومنع النزاعات.ويتضمن هذا المبدأ أشكالًا متعددة من التعاون، مثلتشكيل لجان فنية مشتركة؛إعداد خطط إدارة متكاملة للمياه؛ وإنشاء آليات لحلّ النزاعات (مثل الوساطة والتحكيم).(صالح،1995، ص72)

13.الفرع الثاني: موقف العراق وتركيا من الاتفاقيات الدولية المنظمة للمياه المشتركة

يمثّل الموقف القانوني لكل من العراق وتركيا تجاه الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمياه المشتركة، وخاصة اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997، عنصرًا حاسمًا في فهم عمق وتعقيد النزاع المائي القائم بينهما. وبينما يحاول العراق الاستناد إلى قواعد القانون الدولي ومبادئ الاستخدام المنصف والمعقول، تُصرّ تركيا على نهجٍ مغاير يقوم على مفاهيم السيادة الوطنية على الموارد المائية داخل حدودها، مما يؤدي إلى تصادم قانوني بين موقفين متباعدين: الأول قائم على الشرعية الدولية، والثاني قائم على المصلحة القومية والانفراد في القرار المائي. إن دراسة هذا التباين في المواقف تسهم في توضيح الأساس القانوني للنزاع، وتساعد على استشراف آفاق الحلول الممكنة، سواء من خلال التفاوض الثنائي، أو عبر تدويل القضية أمام المؤسسات والمحاكم الدولية.(**ومن الجدير بالذكر أن التعاون الحقيقي لايتحقق إلا بوجود إرادة سياسية مشتركة، وثقة متبادلة بين الأطراف. وللأسف، فإن العلاقات العراقية–التركية في هذا الإطار تفتقر إلى الحد الأدنى من التعاون المؤسسي المنظّم، وهو مايضاعف من تعقيد الأزمة المائية)** (احمد، القاهرة، ص76)

أولًا: موقف العراق القانوني – تأييد الاتفاقيات الدولية والالتزام بمبادئ القانون الدولي

يُعدّ العراق من الدول المؤيدة لتدويل ملف المياه، وقد عبّر مرارًا عن التزامه بمبادئ القانون الدولي الخاصة باستخدام المجاري المائية المشتركة، كما هو منصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997، التي صوّت لصالحها عند طرحها في الجمعية العامة، رغم أنه لم يُصادق رسميًا عليها حتى الآن. ومع ذلك، يستند العراق في مطالبه القانونية إلى ما يلي:(جوكجة، 2024، ص7)

1 .القبول الضمني بالمبادئ الدولية: رغم أن العراق لم يُصادق على اتفاقية 1997، إلا أنه يعترف ضِمنًا بمبادئها، ويدعو إلى تطبيقها في علاقاته مع دول المنبع، وبخاصة تركيا. ويرى العراق أن هذه المبادئ تعبّر عن قواعد عرفية دولية ملزمة، تتضمّن حقوقًا أساسية لدول المصب، وتمنع الانفراد بالتصرف بالمياه.

2 .السعي لعقد اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف: منذ عقود، يسعى العراق إلى إبرام اتفاقيات واضحة لتنظيم تقاسم مياه دجلة والفرات. وقد شارك في عدد من المفاوضات واللجان الثلاثية مع تركيا وسوريا، إلا أن هذه المفاوضات لم تفضِ إلى نتائج ملزمة أو دائمة. كما يؤكد العراق دائمًا على ضرورة وضع اتفاق قانوني شامل يُنظّم الحصص المائية ويضمن عدم الإضرار.

3 .الاستناد إلى مبدأ الضرر الفعلي: يؤكد العراق في مذكراته الرسمية وتصريحاته السياسية أن السياسات المائية التركية ألحقت به أضرارًا جسيمة، سواء من خلال تقليل الحصص المائية، أو من خلال توقيت ملء السدود بشكل أحادي، مما يخالف مبدأ "عدم التسبب بضرر جسيم"، ويمنحه حق المطالبة بتعويض أو إعادة النظر في طريقة تشغيل هذه السدود.

4 .الموقف الدبلوماسي والإنساني: يحاول العراق أيضًا تعزيز موقفه القانوني من خلال الإشارة إلى الأبعاد الإنسانية والبيئية للأزمة، لا سيما تأثيرها على السكان، والزراعة، والأهوار، ونوعية المياه، وهي عناصر يُعترف بها دوليًا كمبررات قانونية للتدخل والتفاوض.

ثانيًا: موقف تركيا – رفض الطابع الدولي للنهرين وتأكيد السيادة المائية

في المقابل، تتبنّى تركيا موقفًا قانونيًا واضحًا يقوم على رفض اعتبار نهري دجلة والفرات نهرين دوليين، وتصفهما بأنهما "مجاري مائية عابرة للحدود(Trans boundary Waters) "، وهو توصيف سياسي وقانوني مقصود يُجنّبها الالتزام بالاتفاقيات الدولية التي تنظم الأنهار الدولية.

1. رفض الانضمام لاتفاقية 1997: تُعدّ تركيا من الدول التي صوّتت ضد اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997، ولم تُصادق عليها، وتبرر ذلك بما يلي:(لؤي، 2022، ص550)

- أنها ترى أن الاتفاقية تُقيد حرية الدول في استغلال مواردها الطبيعية.
- أن الاتفاقية، من وجهة نظرها، لا تُعطي الوزن الكافي لاحتياجات دولة المنبع.
- أن النصوص الخاصة بـ"الانتفاع المنصف والمعقول" و"عدم الإضرار" غير متوازنة.

وبالتالي، تُعلن تركيا أنها غير ملزمة بتطبيق بنود هذه الاتفاقية، لا بحكم المصادقة، ولا بحكم العرف الدولي (وهو ما يُخالف الرأي السائد في القانون الدولي العام).

2. التشريع الوطني مقابل القانون الدولي: تعتمد تركيا على مبدأ السيادة الإقليمية المطلقة، وهو مبدأ قانوني قديم، لكنه مرفوض في القانون الدولي المعاصر. وينصّ هذا المبدأ على أن الدولة تملك الحق الكامل في استخدام الموارد الطبيعية داخل إقليمها، بما في ذلك الأنهار، دون الالتزام بإشعار أو تشاور مع الدول الأخرى، ما دامت تلك الموارد تنبع من أراضيها. وقد صرّحت تركيا مرارًا أن "مياه دجلة والفرات هي موارد وطنية تركية"، وأن ما يجري نحو دول الجوار هو بمثابة "فضل مائي" يمكن تنظيمه بقرارات سيادية، لا باتفاقيات دولية.(صبيحة، 2024، ص439) (

3 .النهج العملي – سياسة الأمر الواقع: عبر تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول(GAP) ، بنت تركيا عشرات السدود دون تشاور مع دول المصب. وعند تنفيذ سدود كبرى مثل "أتاتورك" و"إليسو"، لم تلتزم أنقرة بمبدأ الإخطار المسبق، بل اتبعت سياسة الأمر الواقع، وفرضت حقائق مائية جديدة على الأرض. ورغم أن تركيا وافقت أحيانًا على تشكيل لجان ثلاثية مشتركة (مع العراق وسوريا)، إلا أنها لم تُظهر استعدادًا فعليًا للدخول في اتفاق قانوني شامل، وتُفضل الحلول التقنية المرحلية، وليس القانونية الدائمة . (صبيحة، 2024، ص439)

ثالثًا: تداعيات التباين في المواقف القانونية بين العراق وتركيا

إن هذا التباين الجوهري في المواقف القانونية يُمثّل إحدى أكبر العقبات أمام حل النزاع المائي بين العراق وتركيا، وهو يؤدي إلى عدد من الآثار السلبية، منها(محمود، 2002، ص184):

- غياب إطار قانوني ملزم يُنظم توزيع المياه، مما يترك العراق في موقف تفاوضي ضعيف.
- صعوبة اللجوء إلى المحاكم أو الهيئات الدولية، بسبب عدم وجود اتفاق مكتوب يمكن الاستناد إليه.
- إطالة أمد المفاوضات دون نتائج، حيث تصرّ تركيا على نهجها السيادي، بينما يُطالب العراق بالعودة إلى القانون الدولي.

وأخيراً, إن تباين المواقف القانونية بين العراق وتركيا بشأن طبيعة الأنهار المشتركة وآليات تقاسم مياهها، يعكس عمق الأزمة المائية القائمة بين البلدين. ففي الوقت الذي يحاول فيه العراق الاستناد إلى الشرعية الدولية ومبادئ العدل والإنصاف، تُصرّ تركيا على استخدام مفهوم السيادة المطلقة، وترفض الالتزام بأي اتفاق دولي يُقيّد حريتها في استخدام الموارد. ومن هنا، فإن أي حل حقيقي للنزاع المائي لا يمكن أن يتحقق دون تقارب قانوني، يبدأ من اعتراف متبادل بحقوق الأطراف كافة، والانتقال من منطق السيطرة إلى منطق التعاون. كما يتطلب الأمر جهدًا دبلوماسيًا عراقيًا فاعلًا، وتدويلًا قانونيًا مدروسًا يهدف إلى حماية الحقوق المائية للعراق وفق قواعد القانون الدولي العرفي والمعاهداتي.

14. المطلب الثاني: التداعيات السياسية وسبل الحل

لم تعد أزمة المياه بين العراق وتركيا قضية بيئية أو فنية فحسب، بل تحوّلت إلى ملف سياسي بامتياز، يرتبط ارتباطًا مباشرًا بمصالح إقليمية متشابكة، وبتوازنات استراتيجية تُوظّف فيها المياه أداةً للضغط والتفاوض، بل وأحيانًا كوسيلة لفرض النفوذ. فالمياه لم تعد تُستخدم فقط لريّ الأراضي أو تشغيل محطات الكهرباء، بل أصبحت ورقة تفاوضية يُعاد بها رسم ملامح العلاقات الثنائية بين الدول، كما هو الحال في العلاقة العراقية–التركية. إن تداعيات هذه الأزمة على العراق ليست محصورة في الجانب المائي، بل تتعداه إلى تهديد الأمن الغذائي، وتفاقم الهجرة الداخلية، وزيادة التوترات الاجتماعية، وضعف الثقة الشعبية بالحكومة، وكلها عوامل قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الداخلي والأمن القومي. في المقابل، تستثمر تركيا في هذه الورقة المائية لتوسيع نفوذها في المنطقة، وتعزيز موقعها الجيوسياسي، والتحكم في مصير جيرانها عبر إدارة تدفقات المياه.

15. الفرع الأول: التداعيات السياسية والإقليمية للأزمة المائية بين العراق وتركيا

تُعد أزمة المياه بين العراق وتركيا واحدة من أبرز الأزمات ذات الطابع السياسي المعقّد في منطقة الشرق الأوسط. فبالرغم من أن ظاهر النزاع يدور حول تقاسم المياه، إلا أن جوهره مرتبط بصراع أعمق على النفوذ والهيمنة وتوازنات القوة في الإقليم. ومن هنا، فإنّ فهم أبعاد هذه الأزمة لا يكتمل دون تحليل التداعيات السياسية والإقليمية التي أفرزتها السياسات المائية التركية، وانعكاساتها على الداخل العراقي، وعلى مجمل العلاقات بين البلدين، وعلى المنطقة ككل. لقد فرضت تركيا منذ نهاية الثمانينيات سياسة مائية طموحة، تجسدت بشكل أساسي في مشروع "جنوب شرق الأناضول(GAP) "، الذي منح أنقرة القدرة على التحكم شبه الكامل بمياه نهري دجلة والفرات. ومع تطوّر المشروع، اتضح أن المياه لم تعد مجرّد مورد طبيعي، بل أصبحت ورقة ضغط سياسية ذات طابع استراتيجي تُستخدم لخدمة الأجندات التركية، سواء في ما يتعلق بعلاقاتها مع العراق وسوريا، أو في إطار رؤيتها الإقليمية الأوسع. إن هذه الورقة تحلل، في هذا السياق، ثلاث مستويات من التداعيات السياسية والإقليمية: على العراق داخليًا، على العلاقات العراقية–التركية، وعلى التوازنات الإقليمية الأوسع.(محمود، 2002، ص437)

أولًا: التأثير على الأمن القومي العراقي

أدّت السياسات المائية التركية إلى تداعيات خطيرة على الأمن القومي العراقي، بما في ذلك الأمن الغذائي، والسكاني، والاقتصادي، وحتى البيئي. فمع انخفاض تدفقات المياه القادمة من تركيا، خصوصًا بعد تشغيل سد إليسو، شهد العراق موجات جفاف متتالية أثّرت بشكل مباشر على الزراعة، التي تُعد مصدر رزق أساسي لملايين العراقيين، وأحد ركائز الاقتصاد الوطني. وقد أدى ذلك إلى تراجع الإنتاج الزراعي بشكل كبير، وتحوّل العراق من بلد مُصدّر إلى مستورد للمنتجات الزراعية. وارتفاع نسبة التصحر وازدياد ملوحة التربة، لا سيما في محافظات الجنوب. وتهديد الأمن الغذائي في ظل اعتماد العراق الكبير على الموارد المائية في ريّ المحاصيل. ونُزوح سكاني داخلي من القرى الزراعية إلى المدن نتيجة الجفاف وفقدان مصادر العيش. كما أصبح ملف المياه عنصرًا أساسيًا في معادلة الاستقرار الداخلي، إذ تزايدت حدة الاحتجاجات الشعبية في المحافظات الجنوبية بسبب شحّ المياه وتدهور نوعيتها، وهو ما أدّى إلى ضغوط متزايدة على الحكومة العراقية، وطرح تساؤلات حول كفاءتها في حماية حقوق العراق المائية.(عبدالكريم، 2023، ص56).

ثانيًا: العلاقات العراقية– التركية وتوظيف المياه كورقة سياسية

تُوظّف تركيا المياه كورقة سياسية في علاقاتها مع العراق، ولا تفصل هذا الملف عن غيره من الملفات العالقة بين البلدين، مثل ملف حزب العمال الكردستاني(PKK) ، والوجود العسكري التركي في شمال العراق، والتبادل التجاري، والطاقة. وقد برز هذا الاستخدام السياسي للمياه في أكثر من محطة، منها الربط بين ملف المياه والملف الأمني: إذ تُلوّح تركيا أحيانًا بتخفيض تدفق المياه كورقة ضغط إذا لم يتعاون العراق معها أمنيًا في مواجهة نشاطات حزب العمال الكردستاني. والتفاوض غير المتكافئ: حيث تستغل تركيا ضعف البنية التحتية المائية في العراق، واعتماده شبه الكلي على المياه التركية، لفرض شروطها في أي مفاوضات ثنائية. وتعزيز النفوذ الاقتصادي: من خلال تقديم عروض للاستثمار في قطاع المياه العراقي مقابل تنازلات سياسية أو أمنية.(سعد، 2006، ص380)

وقد فشلت اللجان الفنية المشتركة، التي أُنشئت بين العراق وتركيا في عدة مراحل، في التوصل إلى اتفاق ملزم، بسبب إصرار تركيا على تفادي الاعتراف بالطابع الدولي لنهري دجلة والفرات، ورفضها تحديد حصص مائية ثابتة. وفي ظل هذا الواقع، يبدو أن المياه أصبحت جزءًا من أجندة تركيا الإقليمية الكبرى، إذ يتم التعامل معها كأداة لإعادة رسم العلاقات مع دول الجوار، وتحقيق مكاسب استراتيجية، وليس فقط كملف بيئي أو تنموي.(جليل، 2008، ص119)

ثالثًا: انعكاسات إقليمية أوسع وتوازنات القوى في المنطقة

لا تقتصر التداعيات السياسية للأزمة المائية بين العراق وتركيا على العلاقات الثنائية، بل تمتد إلى الإطار الإقليمي الأشمل، وتؤثر على مواقف أطراف أخرى، مثل سوريا، وإيران، والخليج، فضلًا عن القوى الدولية.

1. التقارب العراقي– السوري في مواجهة السياسات التركية:(علاء، 2009، ص ص59-62)

كلا البلدين يعانيان من آثار المشروع التركي، ما دفعهما، في بعض الفترات، إلى تنسيق المواقف إزاء تركيا، إلا أن التحديات الأمنية والسياسية الداخلية حالت دون تشكيل جبهة موحدة.

2. محدودية الدور العربي والدولي:

رغم خطورة الأزمة، لم يُسجل تدخل فاعل من الدول العربية أو من الأمم المتحدة والهيئات الدولية، ما ترك العراق أمام تحدٍ سياسي منفرد، دون دعم إقليمي أو دولي واضح، وهو ما جعل تركيا أكثر جرأة في فرض سياساتها المائية دون رادع حقيقي. (علاء، 2009، ص ص59-62)

3 . تسليح المياه كأداة جيوسياسية:(بوسكين، 2024، ص525)

إن أزمة العراق مع تركيا تمثل نموذجًا واضحًا لما يمكن تسميته بـ"تسليح الموارد المائية "أي تحويل المياه إلى أداة صراع سياسي، وليس فقط وسيلة للتنمية. وهو اتجاه بدأ يبرز في العديد من المناطق التي تعاني من شحّ مائي، ويُنذر بتزايد النزاعات في المستقبل.

وأخيراً, إن التداعيات السياسية والإقليمية للأزمة المائية بين العراق وتركيا تتجاوز بكثير مجرد شحّ المياه أو نقص الحصص، لتصل إلى عمق معادلات السلطة والنفوذ في المنطقة. فالمياه باتت تُستخدم كورقة ضغط، ووسيلة لتثبيت المصالح الإقليمية، وأداة للتفاوض في ملفات أخرى. وبينما تستغل تركيا موقعها الجغرافي كدولة منبع لتعزيز هيمنتها المائية، يجد العراق نفسه في موقف حرج، يفتقر إلى ورقة ضغط مقابلة، ويواجه تحديًا متصاعدًا على صعيد الأمن القومي. وهذا ما يُحتّم ضرورة الانتقال من ردّ الفعل إلى الفعل، ومن الاعتماد على التفاوض الثنائي العقيم إلى تبنّي استراتيجية وطنية وإقليمية متكاملة لحماية حقوق العراق المائية، وبناء شراكات حقيقية تضع حدًا لاستخدام المياه كورقة ابتزاز سياسي.

16. الفرع الثاني: سبل الحل القانوني والدبلوماسي لضمان حقوق العراق المائية

في ضوء التحديات المتفاقمة التي يواجهها العراق نتيجة انخفاض تدفقات المياه من نهري دجلة والفرات، وغياب اتفاقيات ملزمة مع دول المنبع، بات من الضروري أن يُعيد العراق النظر في أدواته وآلياته لمواجهة هذه الأزمة الوطنية ذات الأبعاد السيادية والاستراتيجية. فمع استمرار السياسات المائية الأحادية من جانب تركيا، وغياب إطار قانوني دولي فعّال يُنظّم التوزيع العادل للمياه، أصبح العراق مطالبًا باتباع مسارات متوازية تجمع بين الحل القانوني، والدبلوماسي، والمؤسسي، والفني لحماية حقوقه المائية وضمان استدامة موارده الحيوية. لا يمكن للعراق أن يظل في موقع ردّ الفعل أو الاكتفاء بالتعبير عن التضرر، بل يجب أن يتحول إلى طرف فاعل ومبادر في الملف، عبر استخدام الأدوات القانونية الدولية، وتفعيل قنوات التفاوض الثنائية والمتعددة، والانفتاح على المحافل الدولية، وبناء جبهة داخلية قوية تدعم الموقف التفاوضي في الخارج. يمكن حصر أبرز سبل الحل في أربعة محاور رئيسية: التفاوض الثنائي، والتعاون الإقليمي، والتدويل القانوني، وبناء القدرة المؤسسية الوطنية.(لؤي، 2022، ص556)

أولًا: التفاوض الثنائي وتفعيل الاتفاقات السابقة

رغم إخفاق المفاوضات الثنائية السابقة بين العراق وتركيا في التوصل إلى اتفاق ملزم بشأن تقاسم مياه دجلة والفرات، إلا أن مسار التفاوض يبقى ضرورة لا يمكن تجاهلها، إذ إن التوافق المباشر بين الدول المتشاطئة هو المدخل الأفضل لحل الأزمات المائية، بشرط أن يقوم على أسس واضحة وشفافة وعادلة. ولتحقيق نتائج ملموسة، يجب أن يُعاد هيكلة هذا المسار وفق أسس جديدة، منها:(بوسكين، 2024، ص534)

- ربط الملف المائي بمصالح تركيا في العراق، لا سيما التجارية والاقتصادية، بما يخلق أوراق ضغط تفاوضية فعالة.
- الاستناد إلى وثائق ومبادئ قانونية دولية خلال التفاوض، وإشراك خبراء قانونيين وفنيين متخصصين.
- العمل على تفعيل الاتفاقيات السابقة، مثل مذكرة التفاهم الموقعة عام 2009، والتي تضمنت بنودًا للتعاون في إدارة المياه.
- إنشاء لجنة فنية دائمة وفعالة تعمل على مراقبة التدفقات المائية وتبادل البيانات والتنسيق في تشغيل السدود الكبرى.

لكن هذا المسار لن يكون كافيًا وحده، ما لم يُدعم بتحرك إقليمي ودولي موازٍ يُعيد تشكيل البيئة التفاوضية من موقع أكثر توازنًا.

ثانيًا: التعاون الإقليمي وتشكيل جبهة موحدة

يُشكّل التعاون مع الدول المتضررة من السياسات المائية التركية، وفي مقدمتها سوريا، مدخلًا مهمًا لبناء موقف إقليمي موحد يُعزز الضغط السياسي والدبلوماسي على تركيا. فالعراق وسوريا يشتركان في تضررهما من مشروعGAP، ويواجهان تحديات مائية متشابهة. ويُستحسن أن يتجه العراق إلى:(كمال،2013، ص25)

• إعادة تفعيل الاتفاقات الثلاثية بين العراق وسوريا وتركيا، التي جُمّدت في فترات سابقة.

• بناء تحالفات سياسية مع الدول العربية المتضررة من شحّ المياه، مثل الأردن ومصر، لخلق ضغط إقليمي جماعي على الدول المنبع.

• إشراك منظمات إقليمية كجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، في تبنّي موقف داعم لحقوق العراق المائية.

إن تشكيل موقف إقليمي موحد لا يقتصر على البعد السياسي فقط، بل يمكن أن يُعزز التعاون الفني في إدارة المياه، وتبادل التكنولوجيا، وبناء مشروعات مشتركة للتكيّف مع التغيرات المناخية.

ثالثًا: تدويل القضية واللجوء إلى القانون الدولي

في حال استمرار تعنّت تركيا ورفضها لأي اتفاق ملزم، فإن من حق العراق اللجوء إلى التدويل القانوني والدبلوماسي، باعتباره مسارًا مشروعًا في القانون الدولي. ويشمل هذا المسار

1. رفع القضية أمام محكمة العدل الدولية أو التحكيم الدولي حيث يمكن للعراق – بموافقة تركيا أو عبر دعم إقليمي ودولي – أن يلجأ إلى محكمة العدل الدولية للمطالبة بتحديد التزامات تركيا وفق قواعد القانون الدولي، لا سيما مبدأ "عدم الإضرار" ومبدأ "الانتفاع المنصف". وفي حال تعذر اللجوء للمحكمة، يمكن اعتماد آلية التحكيم الدولي ضمن اتفاقات لاحقة.
2. طلب تدخل الأمم المتحدة حيث يمكن للعراق أن يلجأ إلى الأمم المتحدة، عبر مجلس الأمن أو الجمعية العامة، لطرح الأزمة المائية كملف يهدد الأمن والسلم الإقليميين، واستصدار قرار يوصي بوقف الإجراءات الأحادية من جانب تركيا.
3. الاستفادة من المنظمات الدولية ذات الصلة مثل منظمة الأغذية والزراعة(FAO) ، واليونسكو، والبنك الدولي، وغيرها من الهيئات التي تموّل وتدعم مشاريع المياه، ويمكن أن تساهم في ممارسة ضغط ناعم على تركيا. ولكن نجاح هذه المسارات الدولية يتطلب وجود ملف قانوني وتقني متكامل، وإرادة سياسية واضحة، وإجماع وطني على دعم هذا التحرك.

17. الخاتمة

بعد استعراضنا في المبحثين السابقين لأبعاد الأزمة المائية بين العراق وتركيا، من الزاويتين الجغرافية–الهيدرولوجية والسياسية–القانونية، يتبيّن أن هذه الأزمة ليست مجرد مسألة فنية تتعلّق بتقاسم الموارد الطبيعية، بل هي أزمة مركّبة ذات جذور عميقة وتشابكات متعدّدة، تتداخل فيها العوامل الطبيعية مع السياسية، وتتقاطع فيها المصالح السيادية مع المبادئ القانونية الدولية، بما يجعلها واحدة من أبرز التحديات الاستراتيجية التي تواجه العراق في القرن الحادي والعشرين.

في المبحث الأول، وقفنا عند الإطار العام للأزمة، فسلّطنا الضوء على الخلفية الجغرافية والهيدرولوجية لنهرَي دجلة والفرات، وما يتمتعان به من خصائص فريدة كمصدرين حيويين لحياة العراق. كما بحثنا في تطور المشاريع التركية، وعلى رأسها مشروع جنوب شرق الأناضول(GAP) ، الذي غيّر التوازن المائي في المنطقة، وألحق أضرارًا مباشرة بتدفقات المياه نحو العراق، مما أسهم في تعميق الأزمة.

أما في المبحث الثاني، فقد تناولنا الإطار القانوني الدولي المنظّم للأنهار المشتركة، واستعرضنا مبادئ القانون الدولي ذات الصلة، وموقف كل من العراق وتركيا منها، ليظهر مدى التباين في الرؤية القانونية بين الطرفين. كما ناقشنا التداعيات السياسية للأزمة، وسبل الحل المتاحة أمام العراق، بدءًا من المسار التفاوضي، مرورًا بالتعاون الإقليمي، ووصولًا إلى التدويل القانوني، فضلًا عن أهمية إصلاح البنية المائية الوطنية.

تُظهر هذه الدراسة أن الأزمة المائية لا يمكن حلّها بالاعتماد على المسار التفاوضي فقط، ما لم يُدعّم هذا المسار بقدرات قانونية ودبلوماسية ومؤسسية متكاملة، وبإرادة سياسية واضحة تُدرك حجم التهديد الوجودي الذي تمثله هذه الأزمة. كما يتعيّن على العراق أن يُغيّر من موقعه في هذا الملف، من متلقٍ ومتضرر إلى طرف فاعل ومبادر، قادر على التأثير في صياغة مستقبل العلاقة المائية مع تركيا وفق أسس عادلة ومستدامة.

وفي نهاية البحث توصلنا الى عدة توصيات من خلال تعزيز القدرات الوطنية وإصلاح إدارة الموارد المائية, سنوردها على الشكل التالي:

إن قوة الموقف العراقي في الخارج ترتبط بمدى متانة بنيته المائية الداخلية. وللأسف، تُعاني إدارة الموارد المائية في العراق من ضعف مؤسسي، وهدر كبير، واعتماد شبه كلي على المياه السطحية. ولذلك، يجب أن يترافق المسار الخارجي مع إصلاح داخلي حقيقي، يشمل:

- تطوير تقنيات الري الحديثة لتقليل الهدر.
- بناء سدود وخزانات استراتيجية داخل العراق لتخزين المياه.
- تفعي لمشاريع تحلية المياه،خاصة في مناطق الجنوب.
- إقرار تشريعات حديثة لإدارة المياه وترشيد استخدامها.
- تعزيز دور المجتمع المدني والإعلام في رفع الوعي بأهمية الأمن المائي.

إن تأمين المياه لايتحقق فقط عبر المواجهة مع دول الجوار،بل أيضًا من خلال إدارة رشيدة للمورد ذاته، وتحديث التشريعات والسياسات، وإدماج المجتمع في حماية الأمن المائي.

وأخيراً, تمتلك العراق مجموعة من الأدوات القانونية والدبلوماسية والداخلية التي تمكّنه من حماية حقوقه المائية، بشرط أن يتم توظيفها ضمن إستراتيجية شاملة ومتكاملة، تجمع بين التحرك الثنائي، والتعاون الإقليمي، والتدويل القانوني، والإصلاح المؤسسي الداخلي. وفي ظل التحديات التي تفرضها السياسات التركية الأحادية، فإن الانتظار لم يعد خيارًا، بل يجب أن يتحوّل الملف المائي إلى أولوية وطنية وسياسية من الدرجة الأولى، تُدار بأعلى درجات الكفاءة والتخطيط الاستراتيجي.

وختامًا، فإن نجاح العراق في تأمين حقوقه المائية لن يكون ممكنًا إلا بتوافر ثلاثة عناصر أساسية: وضوح الرؤية، وتكامل الأدوات، وتوحيد الموقف الوطني. فمن دون هذه المقومات، ستبقى أزمة المياه رهينة الحسابات الإقليمية والتجاذبات السياسية، وسيبقى العراق في دائرة الخطر المائي المتصاعد.

18. المصادر والمراجع

الكتب

أحمد، هلال حمود السلماني. (د.ت) .*المحاضرة الحادية عشر: الموارد المائية في العراق أقسامها وخصائصه* .جامعة الأنبار.

توفيق، سعد حقي .(2006) .*العلاقات العربية الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين* .المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية.

شينجان، جوكجه .(2024) .*إدارة ندرة المياه في عصر تغير المناخ: حوض نهري دجلة والفرات* .مركز البيان للدراسات والتخطيط.

عامر، صالح الدين .(1995) .*مقدمة لدراسة القانون الدولي العام* (ط. 2). دار النهضة العربية.

أبو الوفا، أحمد .(2001) .*الوسيط في القانون الدولي العام* (ط. 2). دار النهضة العربية.

رحمة، منى. (2000، تشرين الأول) .*السياسات الزراعية في البلدان العربية* .مركز دراسات الوحدة العربية.

حسن، عمر كامل .(2008) .*النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي* (ط. 1). دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.

الربيعي، صاحب .(2001) .*القانون الدولي وأوجه الخلاف والاتفاق حول مياه الشرق الأوسط* .دار الكلمة.

المركز العربي للمناطق الجافة والقاحلة .(1997) .*الاتفاقيات الدولية التي تنظم الاستفادة من الموارد المائية: المؤتمر الوزاري لوزراء الزراعة والري* (ص. 63). القاهرة.

مايسون، مايكل، و أكينجي، زينب سيال، وآخرون .(2024) .*نحو شفافية مائية في حوض نهري دجلة والفرات: رسم خرائط لتغيرات المياه السطحية في العراق بين عامي 1984–2015* .مركز الشرق الأوسط، كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية.

الرسائل والأطاريح

إبراهيم، أحمد شارع. (د.ت) .*مشكلة مياه العراق مع دول الجوار (تركيا، إيران، سوريا): دراسة في الجغرافية السياسية*]رسالة ماجستير، جامعة النيل العربية، معهد البحوث والدراسات العربية.[

عبد الله، محمد .(2022) .*أزمة المياه بين العراق وتركيا: دراسة تحليلية للعلاقات المائية بين البلدين من 2011 إلى 2021*]رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية.[

الزيدي، محمود عبد الرحمن خلف .(2002) .*سياسة تركيا الخارجية مع دول الجوار العربي (العراق وسوريا) 1980–1993*]رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية.[

19. المجلات

ناجي، ساره حامد. (2024). سياسة تركيا المائية تجاه العراق بعد العام 2014 .*مجلة دراسات دولية*، .(99)

الدليمي، خلف حسين علي. (2019). الخصائص الهيدروجيومورفولوجية لنهر الفرات بين هيت والفلوجة .*مجلة مداد الآداب*، (18).

رزوقي، هند فاروق. (2021). الخصائص النوعية لمياه نهري دجلة وديالى في بغداد .*مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة المستنصرية*.

محمود، عبد الملك. (2008). حرب بالرصاص: ضوء على أزمة المياه في العراق .*مجلة الرائد*، .(31)

حميد، حسني عبد المجيد. (2015). سد إليسو التركي وأثره على الوارد المائي لنهر دجلة في العراق .*مجلة ديالى*، .(68)

البياتي، راجي يوسف محمود. (د.ت). المشاريع المائية التركية وأثرها على العلاقات العراقية – التركية .*مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية*، (29)8، جامعة كركوك.

حسين، سلمان علي. (2019). المياه في العلاقات العراقية – التركية .*مجلة قضايا سياسية*، (59)، جامعة النهرين.

نانه كلي، شاري خالد معروف. (د.ت). التنظيم القانوني لإنشاء السدود على الأنهار الدولية وفق مبادئ القانون الدولي العام .*مجلة قەلای زانست العلمية*، .6(4)

صيوح، لؤي، واليقه، رامي، وآخرون. (2022). دور القانون الدولي في تنظيم استخدام الأنهار الدولية (دراسة الوضع القانوني لنهري دجلة والفرات) .*مجلة جامعة تشرين*، .44(5)

صالح، صبيحة إبراهيم، ومصطفى، لمى عبد العزيز. (2024). موقف تركيا من قضية المياه في سوريا والعراق 1989–2002 .*مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية*، .3

داود، عبد الكريم. (2023). النزاع العراقي–السوري–التركي على مياه دجلة والفرات: قراءة جيوبوليتيكية .*مجلة سياسات عربية*، (62).

علي، جليل عمر. (2008). السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الأوسط 1991–2006 .*جامعة النهرين*.

عبد الحسين، علاء. (2009). طرق تقسيم المياه بين البلدان المتشاطئة .*مجلة شؤون عراقية*، (3)، مركز العراق للدراسات.

بوسكين، سليم، والعزاوي، أنغام عادل حبيب. (2024). تأثير مشكلة المياه على العلاقات التركية مع دول المصب لنهري دجلة والفرات. *مجلة قضايا سياسية*، (76)، الجزائر.

حسن، كمال عبد الله. (2013). استراتيجية تركيا في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 أيلول 2001. *مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية*.

20. المواقع الإلكترونية

الأسدي، تمارا كاظم. (2025، 14 أيلول). *السياسة المائية التركية تجاه العراق للفترة من 2000–2020*. https://www.democraticac.de/?p=79392

النشمي، فاضل. (2025، 12 أيلول). *تراجع «خطير» في خزين أنهر العراق وسدوده*. https://aawsat.com/%D8%A7

الاتفاقيات والقوانين

إعلان ستوكهولم.(1972) .

إعلان الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول.(1974) .

إعلان ريو.(1992) .

اتفاقية حماية واستخدام مجاري المياه العابرة. (د.ت).

البحيرات الدولية 1992